الأمم المتحدة

E/ECA/COE/42/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2023

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثاني والأربعون

شلالات فيكتوريا، زيمبابوي (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٨ شباط/فبراير–١ آذار/مارس ٢٠٢٤

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا نظامية

تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي عن دورتها التاسعة والعشرين

مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي عن دورتها التاسعة والعشرين.

* E/ECA/COE/42/1.

A-23-01650

تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي عن دورتها التاسعة والعشرين

أولا- مقدمة

١- عُقدت الدورة التاسعة والعشرون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي في غابورون حضوريا وعبر الإنترنت يومي ٨ و٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣. وكان موضوع الدورة ''تسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (الاتفاق القاري فيما يلي) لضمان تحقيق تنمية شاملة في الجنوب الأفريقي: البناء على اتفاقات التجارة الحرة للجماعات الاقتصادية الإقليمية، وتسخير التكنولوجيا والابتكار لتطوير القطاع الخاص وسلاسل القيمة''. وتولت حكومة بوتسوانا رئاسة الدورة.

ثانيا- افتتاح الدورة [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف-البيانات الافتتاحية

٢- ألقى وزير الصناعة والتجارة في بوتسوانا، موسي كغافيلا، الكلمة الرئيسية ليعلن رسميا عن افتتاح الدورة التاسعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية. وألقى كلمة ترحيبية كل من المنسق المقيم لبوتسوانا، ضياء تشودري؛ ومديرة المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، يونيس كامويندو، متحدثة نيابة عن نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرنامج للجنة الاقتصادية لأفريقيا، حنان مرسي؛ ومدير السياسات والتخطيط وتعبئة الموارد في أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، موبيتا لوابيلوا، متحدثا بالنيابة عن الأمين التنفيذي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إلياس مبيدي ماغوسي؛ ومدير التجارة والجمارك في أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)، كريستوفر أونيانغو، متحدثا نيابة عن الأمين العام للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، شيليشي كابوييوي؛ والممثل الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الكوميسا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ديفيد كلود بيير؛ ورئيس مكتب الدورة الثامنة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي والأمين الدائم لوزارة الصناعة والتجارة في موزامبيق، جورج فرناندو جايروسي.

باء- الحضور

٣- شهدت الدورة حضور وفود ومشاركون من إسواتيني وأنغولا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزيمبابوي وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا.

٤- وحضر ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: الاتحاد الأفريقي؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والوكالة الألمانية للتعاون الدولي؛ وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وأمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وأمانة الجماعة الإنمائية

للجنوب الأفريقي؛ وأمانة الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٥- وحضر الاجتماع أيضا ممثلون عن الكيانات الحكومية التالية: مصرف بوتسوانا؛ ومصرف زامبيا؛ ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي؛ ومؤسسة ليسوتو الوطنية للتنمية؛ ووزارة التنمية الزراعية والأمن الغذائي (بوتسوانا)؛ ووزارة التجارة وحماية المستهلك (موريشيوس)؛ ووزارة التجارة والصناعة (أنغولا)؛ ووزارة التجارة والصناعة (زامبيا)؛ ووزارة الاقتصاد والمالية (موزامبيق)؛ ووزارة الاقتصاد والتخطيط (أنغولا)؛ وزارة المالية (بوتسوانا)؛ ووزارة المالية (ليسوتو)؛ ووزارة المالية والشؤون الاقتصادية (ملاوي)؛ ووزارة المالية والتنمية الاقتصادية (زمبابوي)؛ ووزارة المالية والتخطيط الوطني (زامبيا)؛ وزارة المالية والمؤسسات العامة (ناميبيا)؛ ووزارة المالية، والتخطيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (موريشيوس)؛ ووزارة الخارجية والتكامل الإقليمي والتجارة الدولية (موريشيوس)؛ ووزارة التعليم العالي والعلوم والابتكار (جنوب أفريقيا)؛ ووزارة التصنيع والتجارة (ناميبيا)؛ ووزارة الاقتصاد والتجارة (موزامبيق)؛ وزارة العمل والشؤون الداخلية (بوتسوانا)؛ وزارة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (زامبيا)؛ ووزارة التجارة والصناعة (بوتسوانا)؛ ووزارة التجارة والصناعة (ملاوي)؛ ووزارة التجارة والصناعة والأعمال التجارية الصغيرة (ليسوتو)؛ ولجنة التخطيط الوطني (ملاوي)؛ والخزانة الوطنية (جنوب أفريقيا)؛ وهيئة الإيرادات لزامبيا؛ ووكالة التنمية في زامبيا.

٦- وحضرها مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: مركز بوتسوانا للتكنولوجيا الرقمية والابتكار؛ ومعهد بوتسوانا لتحليل السياسات الإنمائية؛ ومركز البحوث والتنمية الزراعية، جامعة ليلونغوي للزراعة والموارد الطبيعية؛ ومركز تطوير السياسات التجارية (زامبيا)؛ ومجلس أعمال الكوميسا؛ واتحاد الصناعات في زيمبابوي؛ ومركز فاب لاب للتصميم والتكنولوجيا (ناميبيا)؛ ومركز الثروة العالمي (زيمبابوي)؛ وصندوق غراسا ماشيل الاستئماني؛ ومعهد بحوث السياسات العامة (ناميبيا)؛ وغرفة التجارة والصناعة في ناميبيا؛ والمعهد الوطني للبحوث والتنمية الزراعية (بوتسوانا)؛ والرابطة الوطنية لسيدات الأعمال (ملاوي)؛ واتحاد ملاوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ ومبادرة المجتمع المنفتح لجنوب أفريقيا؛ ومنظمة أوكسفام الدولية؛ ومركز رصد وبحوث السياسات العامة (زامبيا)؛ ومؤسسة القطاع الخاص (ليسوتو)؛ ومجلس أعمال الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ ومركز الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛ وغرفة التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا؛ ومعهد الجنوب الأفريقي للسياسات والبحوث؛ وأمانة استراتيجيات السياسات التجارية والصناعية (جنوب أفريقيا)؛ ومركز القانون التجاري (جنوب أفريقيا)؛ وجامعة زامبيا؛ وجامعة زمبابوي؛ وغرفة التجارة والصناعة في زامبيا؛ ومعهد زامبيا لتحليل السياسات والبحوث؛ ومنظمة الراصد في زامبيا؛ وهيئة الإذاعة الزمبابوية؛ ومعهد تحليل وبحوث السياسات الاقتصادية في زمبابوي.

٧- وحضر أيضا مراقبون عن كيانات القطاع الخاص التالية: شركة لواتي لولوهلي لخدمات التوظيف (Lwati Loluhle Staffing Services) وشركة كاربون (Carbon).

ثالثا- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

٨- انتخبت اللجنةُ الحكومية الدولية الدولَ الأعضاء التالية لكي تشكل مكتب دورتها التاسعة والعشرين:

الرئيس: بوتسوانا

نائب الرئيس: أنغولا

المقرر: زامبيا

٩- واعتمدت اللجنةُ الحكومية الدولية جدول أعمال دورتها التاسعة والعشرين على النحو التالي:

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣- عرض التقارير النظامية:

(أ) الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الجنوب الأفريقي مؤخرا؛

(ب) عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي (التقرير السنوي)؛

(ج) تنفيذ الخطط دون الإقليمية والدولية والمبادرات الأخرى الخاصة في الجنوب الأفريقي.

٤- عرض التقرير المواضيعي بشأن تسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تنمية شاملة في الجنوب الأفريقي، استنادا إلى اتفاقات التجارة الحرة للجماعات الاقتصادية الإقليمية وتسخير التكنولوجيا والابتكار في سبيل تطوير القطاع الخاص وسلاسل القيمة.

٥- حلقة نقاش رفيعة المستوى عن التصدي لتحدي التنمية غير الشاملة في الجنوب الأفريقي مع التركيز على الطابع متعدد الأبعاد للفقر وعدم المساواة.

٦- حلقة نقاش رفيعة المستوى عن تعزيز التنفيذ المتكامل للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واتفاقات التجارة الحرة للجماعات الاقتصادية الإقليمية في الجنوب الأفريقي.

٧- حلقة نقاش رفيعة المستوى عن دور التكنولوجيا والابتكار في تعزيز تطوير القطاع الخاص وسلاسل القيمة في الجنوب الأفريقي.

٨- حلقة نقاش رفيعة المستوى عن تعزيز نظم الأغذية الزراعية المستدامة وإضافة القيمة من خلال الابتكار والاستثمار في موارد وتكنولوجيات الطاقة المتجددة لتسريع التنمية الشاملة في الجنوب الأفريقي.

٩- عرض توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص.

١٠- ندوة عن تقرير التنمية المستدامة لأفريقيا لعام ٢٠٢٣[١] وصياغة البيان الختامي.

١١- عرض البيان الختامي للدورة التاسعة والعشرين واعتماده.

١٢- الإعلان عن الدولة المضيفة للدورة الثلاثين ومكان انعقادها.

١٣- اختتام الدورة.

رابعا- عرض التقارير النظامية [البند ٣ من جدول الأعمال]

١٠- نظرت اللجنة الحكومية الدولية في ثلاثة تقارير نظامية قدمتها الأمانة وهي: تقرير عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الجنوب الأفريقي مؤخرا؛ والتقرير السنوي عن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي؛ وتقرير عن تنفيذ الخطط الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية وتمويل أهداف التنمية المستدامة في الجنوب الأفريقي. وناقشت اللجنة أيضا نتائج الدراسة المواضيعية بشأن تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تنمية شاملة في الجنوب الأفريقي، استنادا إلى اتفاقات التجارة الحرة للجماعات الاقتصادية الإقليمية وتسخير التكنولوجيا والابتكار لتطوير القطاع الخاص وسلاسل القيمة. واستعرضت اللجنة أيضا وأيدت توصيات اجتماعات فريق الخبراء المخصص، التي نوقشت خلالها ثلاثة تقارير دراسية تركز على مختلف جوانب موضوع دورتها التاسعة والعشرين.

١١- واعتمدت اللجنة الحكومية الدولية التقرير السنوي المتعلق بعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي لعام ٢٠٢٣، وبرنامج العمل لعام ٢٠٢٤.

خامسا- الملاحظات

١٢- قدّمت اللجنة الحكومية الدولية عدة ملاحظات استنادا إلى العروض التي قدمتها الأمانة، وما تلاها من حلقات نقاش ومناقشات في الجلسات العامة بشأن التقارير.

(١) African Union and others, *2023 Africa Sustainable Development Report: Accelerating recovery from the coronavirus disease (COVID-19) and the full implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development and African Union Agenda 2063 at all levels* (Addis Ababa, Economic Commission for Africa, 2023).

١٣- وفيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة دون الإقليمية في مواجهة التوترات الجغرافية السياسية المتزايدة والآثار السلبية المتزايدة لتغير المناخ، فإن اللجنة الحكومية الدولية:

(أ) لاحظت أن الأداء الاقتصادي العام للمنطقة دون الإقليمية كان ضعيفا في خضم تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتزايد وتيرة الكوارث المناخية وأضرارها، وتدهور الأوضاع المالية، وانخفاض الطلب على السلع الأساسية وتدني أسعارها؛

(ب) سلطت الضوء على تسارع وتيرة الأعاصير وشدتها في الجزء الشرقي من الجنوب الأفريقي، حيث كانت ملاوي وموزامبيق الأكثر تضررا، ولاحظت مع القلق الأثر السلبي للأعاصير على حياة البشر والبنى التحتية والإنتاج الزراعي؛

(ج) أعربت عن تقديرها لما يحققه عزم السلطات النقدية على ترويض التضخم من ثمار، لكنها أعربت عن قلقها من أن تكلفة الغذاء، الذي يشكل أهم بنود الإنفاق لأفقر أفراد المجتمع، لا تزال مرتفعة، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة؛

(د) أشارت إلى الآثار الضارة لتغير المناخ على الإنتاج الزراعي، ومن ثم على الأمن الغذائي والتغذية، وأعربت عن قلقها من أن عدم المساواة في المنطقة يمكن أن يستمر في الزيادة ما لم تُعتمد تدابير تخفيف عميقة الأثر؛

(هـ) لاحظت أن تقلب أسعار الصرف وانخفاض قيمة عملات بلدان الجنوب الأفريقي تتسبب فيهما إلى حد كبير عواملُ خارجية تعرضت لها المنطقة دون الإقليمية، الأمر الذي أدى إلى استيراد التضخم وبالتالي إلى تقويض مناخ الأعمال؛

(و) أعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تخفيض الدين العام إلى مستويات يمكن تحملها، ولكنها لاحظت أن هذه الجهود قد تؤثر سلبا في الأجل القصير على الإنفاق الاجتماعي والاقتصادي، مثل الإنفاق على التعليم والصحة والهياكل الأساسية؛

(ز) أعربت عن قلقها من أن الجنوب الأفريقي متخلف عن المناطق دون الإقليمية الأخرى في أفريقيا من حيث اجتذاب المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات المالية وأنه لا يستخدم التدفقات الواردة على النحو الأمثل لتعزيز التنمية المستدامة؛

(ح) أعربت عن أسفها لكون التصنيع الشامل والمستدام لا يزال يمثل الحلقة المفقودة للتحول الهيكلي والنمو الاقتصادي المطرد في الجنوب الأفريقي، وذلك رغم الفرص الهائلة للتصنيع من خلال إضافة القيمة إلى السلع الأساسية، وإثراء المعادن، والتكامل الإقليمي، وغير ذلك من الوسائل؛

(ط) أعربت كذلك عن أسفها لانخفاض حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم بلدان الجنوب الأفريقي، حيث يشهد قطاع الصناعة التحويلية انخفاضا مماثلا، وقالت إن هذا الأمر يثير تساؤلات بشأن إمكانية تنفيذ خطة التصنيع في المنطقة دون الإقليمية؛

(ي) أعربت عن تقديرها لنشوء مناطق اقتصادية خاصة عابرة للحدود، ترتكز على التكامل في الموارد المتاحة وترمي إلى تعزيز التصنيع عن طريق سلاسل القيمة الإقليمية؛

(ك) رحبت بالجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وقالت إن الاتفاق القاري ينطوي على إمكانية تعزيز عملية تطوير سلاسل القيمة الإقليمية، وهو ما سيمكن من الاستثمار وإيجاد فرص العمل؛

(ل) اتفقت على أن تنفيذ الاتفاق ينطوي على إمكانات هائلة لتحويل بلدان الجنوب الأفريقي من اقتصادات تقوم إلى حد كبير على الموارد الطبيعية وتعتمد اعتمادا مفرطا على تصدير السلع الأولية وشبه المصنعة إلى اقتصادات قائمة على صناعة تحويلية ترتكز على القيمة المضافة وتطوير سلاسل القيمة؛

(م) أعربت عن قلقها من عدم تمكُّن المنطقة دون الإقليمية والقارة من تكثيف التجارة فيما بين بلدانها خلال فترة ما بعد الجائحة، رغم الفرص التي تتيحها اتفاقات التجارة الحرة العديدة للجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومؤخرا الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ن) أعربت عن أسفها لاستمرار ركود التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بسبب انتشار الحواجز غير الجمركية وأوجه القصور في الهياكل الأساسية وعدم وجود سلع تكميلية (متمايزة) بسبب الضعف الذي شاب تطوير سلاسل القيمة الإقليمية وإضافة القيمة؛

(س) لاحظت أن المنطقة دون الإقليمية لا تزال تعاني من مستويات عالية من الفقر وعدم المساواة، وأنها فقدت بعض المكاسب التي حققتها على صعيد بلوغ أهداف التنمية المستدامة بسبب النزاعات الإقليمية والعالمية المستمرة وآثار تغير المناخ.

١٤- وفيما يتعلق بالاستفادة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للحد من الفقر وعدم المساواة، فإن اللجنة الحكومية الدولية:

(أ) لاحظت أن تنفيذ الاتفاق من شأنه أن يحد من الفقر وعدم المساواة، وذلك بتحقيق قدر أكبر من الشمول وزيادة عدد المبادرات الرامية إلى دعم النساء والشباب الأفريقيين والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وأن تنفيذه سيدعم إضفاء الطابع الرسمي على ممارسي التجارة غير الرسمية عبر الحدود، بما في ذلك من خلال نظم تجارية مبسطة؛

(ب) وافقت على أن اتفاقات التجارة الحرة للجماعات الاقتصادية الإقليمية يمكن، إذا نُفذت تنفيذا كاملا، أن تسرّع وتيرة التقدم نحو التكامل القاري وتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تنفيذا سلسًا؛

(ج) رحبت بدعم أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي يحظى به الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وأشارت إلى أن من شأن هذه الإرادة السياسية القوية أن تُيسر الإسراع في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تضمن وضعه موضع التنفيذ؛

(د) شددت على أهمية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأنشطة القطاع غير الرسمي في تحسين مستوى رفاه أفقر أفراد المجتمع؛

(هـ) شددت على ضرورة الإسراع في تسوية المسائل العالقة المتصلة بالبروتوكولات المعتمدة وضرورة اختتام المفاوضات المتبقية بشأن البروتوكولات بموجب الاتفاق، مشيرة إلى أن الاتفاقات المتعلقة بالتجارة الرقمية وتلك المتعلقة بدور النساء والشباب في التجارة من شأنها أن تقوّي مساهمة التجارة القارية بعد تعزيزها في الحد من الفقر وأوجه عدم المساواة والضعف.

١٥- وفيما يتصل بالتنفيذ المتكامل للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واتفاقات التجارة الحرة للجماعات الاقتصادية الإقليمية في الجنوب الأفريقي، فإن اللجنة الحكومية الدولية:

(أ) أكدت مجددا الحاجة إلى البناء على المكتسبات التي تحققت من اتفاقات التجارة الحرة القائمة للجماعات الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مشيرة إلى أن القيام بذلك سيتطلب فهمَ ما يكتنف اتفاقات التجارة الحرة القائمة من اتساق، أو ما يعتريها من عدم الاتساق، فهما شاملا من حيث نُهج تحرير التجارة التي تنطوي عليها؛

(ب) لاحظت بأسف بطء وتيرة تنفيذ اتفاقات التجارة الحرة في الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وأعربت عن قلقهما من أن هذا البطء سيؤثر على مدى سرعة تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ج) تطرقت إلى مسألة الحد الأدنى من الوظائف المقررة ضمن الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لا سيما لتحديد الأهداف –كتحرير التعريفات بنسبة ٩٠ في المائة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥ على سبيل المثال –التي ينبغي لتلك الجماعات الوفاء بها أثناء عملها في سبيل تنفيذ الاتفاق؛

(د) رأت أن منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية، بشروعها في تسريع خطى تنفيذ الاتفاق، ستعالج بفعالية مسائل التنمية غير الشاملة والعقبات التي تعترض التصنيع وتنمية القطاع الخاص.

١٦- وفيما يتعلق بتسخير التكنولوجيا والابتكار من أجل تطوير القطاع الخاص وسلاسل القيمة في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فإن اللجنة الحكومية الدولية:

(أ) وافقت على أنه، لما كانت التجارة والتصنيع يمثلان وجهين لعملة واحدة، وحيث إن التكنولوجيا والابتكار عاملان تمكينيان لكلتا العمليتين، فإن هناك حاجة إلى إيجاد فرص في الأسواق قابلة للتداول ومصادر جديدة للميزة التنافسية على أساس مستدام لبناء صناعات يمكن أن تدعم الاقتصادات عن طريق استحداث فرص عمل رسمية، وتوليد الدخل على المدى الطويل، والحد من الفقر وعدم المساواة؛

(ب) ذكرت أنه لكي تستفيد شركات الجنوب الأفريقي من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية استفادةً قصوى، يتعين عليها أن تكون مستعدة للانضمام إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وأن تصبح من بين الموردين الموثوق بهم للشركات الإقليمية والدولية؛

(ج) لاحظت أن تمكين شركات الجنوب الأفريقي من الامتثال لبروتوكولات الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من خلال الرقمنة مثلا، أمر مهم ويتطلب مزيدا من الاهتمام؛

(د) رحبت بالعدد المتزايد للنوافذ الوحيدة الوطنية في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ما يتيح للشركات فرصا أفضل للتعرف على اللوائح والمعايير وقواعد المنشأ التي يتعين عليها الامتثال لها من أجل العمل في البلدان الأجنبية والتصدير إليها؛

(هـ) أشارت إلى أن تحقيق تعاون وثيق بين المؤسسات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يعزز فوائد الروابط لكلا الطرفين.

سادسا- التوصيات

١٧- عرضت اللجنة الحكومية الدولية توصيات لتعزيز الاقتصاد الحقيقي من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام وقادر على الصمود واستحداث فرص العمل؛ والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للحد من الفقر وعدم المساواة؛ والتعجيل بتعزيز التجارة وتنميتها من خلال التنفيذ الكامل لاتفاقات التجارة الحرة للجماعات الاقتصادية الإقليمية كأساس لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وتسخير التكنولوجيا والابتكار بشكل فعال لتطوير القطاع الخاص وسلاسل القيمة في سياق الاتفاق.

١٨- وفيما يتعلق بتعزيز القطاع الحقيقي من أجل تهيئة بيئة اقتصاد كلي مستقرة، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وقادر على الصمود وشامل، واستحداث فرص العمل، أوصت اللجنة الحكومية الدولية بأن تقوم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية بما يلي:

(أ) تركيز اهتمامها على تعزيز قدرة قطاعاتها الفرعية الأكثر أهمية على الصمود – الزراعة والتعدين والتصنيع والسياحة– وجعلها شاملة من خلال إضافة القيمة وسلاسل القيمة الإقليمية وتنمية التجارة البينية. وتشمل الأساليب الزراعية القادرة على الصمود ميكنة الري وتشغيل مجمع احتياطي غذائي للجنوب الأفريقي. وثمة مسائل في المتناول لبناء القدرة على الصمود في قطاع التعدين تشمل دعم عمال المناجم الحرفيين ودعم إضافة القيمة للمعادن قبل تصديرها. وستستفيد السياحة استفادة كبيرة من تحسين الهياكل الأساسية الداعمة واعتماد نظام التأشيرات السياحية لتيسير السياحة في الجنوب الأفريقي؛

(ب) رعاية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك عن طريق بناء قدراتها وإمكانياتها التنافسية؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التصنيع الأخضر والنمو الاقتصادي؛ والاستفادة من اتفاقات التجارة دون الإقليمية والقارية والعالمية لأغراض التصنيع؛

(ج) الإسراع في معالجة مسألتي انقطاع الكهرباء المتكرر وعلى نطاق واسع والعجز في هياكلها الأساسية، وكلاهما يقوض قدرتها التنافسية؛

(د) الحرص على ألَّا تتسبب تدابير التقشف الرامية إلى خفض الدين العام في المساس بالإنفاق الضروري على التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

(هـ) الحرص، أثناء سعيها لكبح جماح التضخم، على حماية نمو القطاعات الاقتصادية مثل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي ستعاني، ما لم يحدث ذلك، من ارتفاع أسعار الفائدة؛

(و) التصدي للتحديات التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة للفقراء، بما في ذلك التضخم في مجالي الغذاء والنقل؛

(ز) تعزيز الجهود الرامية إلى تيسير دخول التدفقات المالية الخارجية، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات المالية، بما في ذلك عن طريق تهيئة بيئة مواتية لهذه التدفقات والحرصِ على استخدامها لأغراض التنمية المستدامة؛

(ح) الحرص على قيام المناطق الاقتصادية الخاصة بتعزيز التصنيع وسلاسل القيمة الإقليمية.

١٩- وفيما يتعلق بكيفيات الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القراية الأفريقية للحد من الفقر وعدم المساواة، أوصت اللجنة الحكومية الدولية بأن تقوم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية بما يلي:

(أ) الإسراع بإدماج الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في أطرها القانونية المحلية من خلال عمليات شاملة تعكس أهم المجالات والقطاعات في كل بلد، مع الإقرار بأولويات جميع أصحاب المصلحة الوطنيين في هذا الإطار؛

(ب) منح الأولوية للانتقال إلى مستويات أعلى من القيمة المضافة للتصنيع في منتجاتها وخدماتها، بما في ذلك عن طريق تحسين بيئة التصدير المحلية؛ ودعم قدرات المصدرين؛ واستحداث فرص للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ج) إزالة الحواجز التي تعوق تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عن طريق خفض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية وتحسين الهياكل الأساسية للنقل من خلال تطوير الممرات؛

(د) تمكين المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك من خلال مساعدتها ماليا وتقنيا على الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا والابتكار والتدريب حتى تتمكن من المساهمة في الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع؛

(هـ) معالجة أوجه القصور في مجال الطاقة، بما في ذلك عن طريق تطوير تكنولوجيات جديدة ومتجددة وبناء هياكل أساسية رقمية؛

(و) تكوين رأس المال البشري من خلال الاستفادة من عائد الشباب وتمكين المرأة؛

(ز) تهيئة بيئة مواتية للنمو الاقتصادي عبر تمكين النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة من خلال التعليم وتطوير المهارات والكفاءات.

٢٠- وللتعجيل بعملية تعزيز التجارة وتطويرها، ينبغي تنفيذ اتفاقات التجارة الحرة للجماعات الاقتصادية الإقليمية تنفيذا كاملا، بما يشمل إزالة الحواجز غير الجمركية، باعتباره ذلك الأساس لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أوصت اللجنة الحكومية الدولية بأن تقوم الدول الأعضاء باللجنة الاقتصادية لأفريقيا في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية بما يلي:

(أ) إزالة الحواجز غير الجمركية، بما في ذلك عن طريق تبسيط الإجراءات الجمركية ومواءمة اللوائح؛

(ب) تسريع تنفيذ السياسات داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية واتفاقات التجارة الحرة المتصلة بها لدعم تحقيق التطلعات على صعيد التكامل الإقليمي بصورة كاملة.

وينبغي للبلدان أن تلتزم بالتنفيذ السريع للسياسات دون الإقليمية وبروتوكولات الاتفاقات التجارية، بما في ذلك عن طريق إنشاء آليات فعالة لمساءلة البلدان المقصرة وكفالة تنفيذ البرامج المتفق عليها في الوقت المناسب؛

(ج) تنسيق وتبسيط قواعد المنشأ بين مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية وفي إطار الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وبالتالي تشجيع نمو التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من خلال تيسير تعامل الشركات مع اللوائح المعقدة؛

(د) تيسير حرية الحركة للأشخاص عبر القارة من أجل تيسير التجارة والاستثمار عبر الحدود وحركة البضائع.

٢١- ولكي يتسنى تسخير التكنولوجيا والابتكار على نحو فعال من أجل تطوير القطاع الخاص وسلاسل القيمة في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أوصت اللجنة الحكومية الدولية بأن تقوم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية بما يلي:

(أ) تعزيز قدرات المنتجين المحليين لإقامة روابط وزيادة القيمة المضافة للأنشطة التي تعتمد فيها الشركات المتعددة الجنسيات على الموارد المحلية، بما في ذلك من خلال زيادة فرص الحصول على التمويل ومن خلال قناة تركز على تعزيز قدرة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الابتكار؛

(ب) دعم ظهور نظم ابتكارية للشركات على الصعيدين القطري ودون الإقليمي.

٢٢- وحثت اللجنةُ الحكومية الدولة اللجنةَ الاقتصادية لأفريقيا على تقديم الدعم لوضع وصياغة استراتيجية وخطة لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وأيضا على تقديم الدعم لتنفيذ الاستراتيجية التي تعكف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على وضعها لصالح المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

٢٣- وأيدت اللجنةُ الحكومية الدولية توصيات اجتماعات فريق الخبراء المخصص الثلاثة المعنية بالوضع على صعيد الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي، والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي، والتعجيل بتنفيذ الاتفاق المؤسس لها في الجنوب الأفريقي، وذلك بالبناء على المكتسبات التي تحققت من اتفاقات التجارة الحرة للجماعات الاقتصادية الإقليمية (انظر المرفق). وشددت اللجنة أيضا على أهمية قيام أصحاب المصلحة المعنيين بتيسير التنفيذ السريع للتوصيات.

سابعا- السبيل للمضي قُدما

٢٤- شددت اللجنة الحكومية الدولية على ضرورة أن تقوم الأمانة بما يلي:

(أ) الحرص على رفع التوصيات إلى أصحاب المصلحة المناسبين لاتخاذ إجراءات بشأنها ولرصد عملية التنفيذ؛

(ب) تعزيز جهودها في مجال تعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الدعم التقني لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي بالنظر إلى البدء في طرح برامج التصنيع وإلى الزخم التي أخذت عملية تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تكتسبها؛

(ج) تعزيز وتسخير التعاون والشراكات مع مختلف أصحاب المصلحة والشركاء في دعم تنفيذ التوصيات.

ثامنا- البلد المضيف للدورة الثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي ومكان انعقادها

٢٥- حثت اللجنة الحكومية الدولية أنغولا على الرد على المكتب بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣ بشأن استضافة الدورة الثلاثين.

مرفق

أهم الملاحظات والتوصيات الصادرة عن اجتماعات فريق الخبراء المخصص

أولا- مقدمة

١- عقد المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، بالتعاون مع حكومة بوتسوانا، ثلاثة اجتماعات لفريق خبراء مخصص، يومي ٦ و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣ في غابورون، وذلك حضوريا وعبر الإنترنت. واستعرض الخبراء ثلاثة تقارير دراسية ركزت على ما يلي:

(أ) الوضع على صعيد الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي؛

(ب) الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للحد من الفقر وعدم المساواة؛

(ج) الإسراع في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في الجنوب الأفريقي وذلك بالبناء على المكتسبات التي تحققت من اتفاقيات التجارة الحرة للجماعات الاقتصادية الإقليمية.

ثانيا- الملاحظات الرئيسية

٢- فيما يتعلق بمشاريع التقارير، فإن الخبراء:

(أ) أشاروا إلى أنه جرى الإقرار بارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي وجرى استكشاف أسباب هذا الارتفاع؛

(ب) شددوا على أن مشاريع التقارير بحاجة إلى تحيين بما يراعي البيانات الحديثة وأن هناك حاجة إلى مزيد من التحليل للأسباب الجذرية للفقر ومسبباته حتى يمكن تصميم تدابير مناسبة لمعالجة كلتا الآفتين وما يرتبط بهما من ضعف، بما في ذلك الحاجة إلى تصنيف البيانات حسب نوع الجنس والموقع؛

(ج) شددوا على ضرورة تحيين الخطاب المتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للإلمام بالتطورات الأخيرة؛

(د) شددوا على ضرورة تعريف المفاهيم الرئيسية ذات الصلة بالفقر بشكل واضح في بداية التقرير وعلى ضرورة تحديد من هم الفقراء ومعرفة ما إذا كانوا يعيشون في المناطق الحضرية أو الريفية؛

(هـ) شددوا على ضرورة ضرب أمثلة توضيحية بالبلدان التي نجحت في انتشال مواطنيها من الفقر، مع التركيز بوجه خاص على التدابير التي اتخذت والقيود التي جرت مواجهتها والدروس المستفادة؛

(و) أشاروا إلى ضرورة توضيح العواقب المحتملة للتقاعس عن اتخاذ إجراءات بشأن الفقر وعدم المساواة والكيفيات التي يمكن أن يتفاقم بها الفقر، سواء عن قصد أو عن غير قصد؛

(ز) شددوا على ضرورة الاستعانة بتجربة الجماعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي واتخاذها نقاطا للتعلم؛

(ح) شددوا على ضرورة إدراك بالدور الذي يمكن أن يؤديه التكامل الإقليمي، بما يشمل التجارة، في التصدي للفقر وعدم المساواة من خلال إيجاد أسواقٍ للسلع والخدمات وفرصٍ لاستحداث الوظائف؛

(ط) شددوا على مدى أهمية مواءمة الاستراتيجيات التي تعتمدها البلدان لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع سياساتها واستراتيجياتها الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة، وعلى ضرورة استخلاص الدروس؛

(ي) شددوا على الحاجة إلى توصيات تتسم بمزيد من التركيز بشأن كيفية التعجيل بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وكيفية الحد من الفقر وعدم المساواة، على أن تكون التوصيات موجهة إلى قطاع معين أو جهة داعمة معينة، مثل المجتمع الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف والحكومات والقطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛

(ك) شددوا على أهمية الطاقة النظيفة باعتبارها محركا للتصنيع، وأشاروا إلى السبل التي تتيح للمنطقة دون الإقليمية أن تستفيد من وفرة المعادن الحيوية، وحثوا البلدان على ستكشاف إمكانيات التعاون.

ثالثا- التوصيات

٣- قدم الخبراء عددا من التوصيات إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية.

٤- ففيما يتعلق بالتصدي للفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي، ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية القيام بما يلي:

(أ) تعزيز النمو الاقتصادي الشامل الذي يرتكز على التنويع الاقتصادي، والاستثمار ذي القيمة المضافة في القطاعات التي تتسم بإمكانات نمو عالية (بما في ذلك الزراعة)، ودعم ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاعات النمو وبالتالي خلق فرص عمل مستدامة لمعالجة مسألة الفقر.

(ب) تنفيذ سياسات وتوفير خيارات تمويل مناسبة وميسورة التكلفة إلى جانب الدعم الفني لتمكين المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتزويد رواد الأعمال بالتدريب والإرشاد والمساعدة الفنية في مجالات مثل تخطيط الأعمال والتسويق والإدارة المالية والابتكار؛

(ج) الاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي، لتيسير الإنتاج والتجارة وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية، لا سيما في المناطق الريفية؛ وتعزيز التحول الرقمي؛ وتيسير الحصول على الطاقة لتمكين التصنيع وتطوير سلاسل القيمة، وهما قطاعان يتسمان باستخدام كثيف للطاقة؛

(د) تعزيز الحوكمة على الصعيدين القطري والإقليمي عن طريق معالجة العوامل الأساسية التي تؤثر في الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة، بما في ذلك بطء التقدم في معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية في الانضمام إلى الإعلان المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، الذي التزمت فيه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتخصيص ١٠ في المائة من موارد ميزانياتها الوطنية لتنفيذ سياسات ناجعة لتحقيق التنمية الزراعية والريفية، وهو الإعلان الذي من شأنه، إذا ما نفذ في الجنوب الأفريقي، أن يساعد على التخفيف من حدة الفقر؛

(هـ) مواءمة نُهُجها لمعالجة مسألة الفقر وعدم المساواة عن طريق تحديد التدابير المناسبة لمواجهة تحدي الفقر وعدم المساواة، بالاستفادة من تجارب البلدان الأخرى، بما فيها الصين، التي نجحت بالفعل في القيام بذلك؛

(و) الاستفادة القصوى من التعاون فيما بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات البحوث، والأوساط الأكاديمية، في تحديد المناطق التي ترتفع فيها معدلات الفقر والخصائص المصاحبة لها، وفي رصد تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر؛

(ز) تعزيز فرص الحصول على التعليم، لا سيما للفئات المحرومة، وذلك بالاستثمار في برامج التعليم والتدريب المهني وتنمية المهارات عالية الجودة لتزويد القوى العاملة بالمهارات التي تحتاجها للقطاعات الناشئة؛

(ح) تقوية وتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية لديها عن طريق إنشاء شبكات أمان اجتماعي شاملة توفر المساعدة الموجهة تحديدا إلى أضعف فئات السكان، بما في ذلك

التحويلات النقدية، وبرامج الأمن الغذائي، والحصول على الرعاية الصحية، وتبادل الخبرات مع البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية لتحسين فعالية هذه البرامج فيها؛

(ط) تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين السكان المحرومين تاريخيا، بمن فيهم النساء والشباب، من خلال سياسات وبرامج هادفة لضمان المساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية وفرص تنمية القدرات والتمويل والفرص الاقتصادية الأخرى؛

(ي) تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة بهدف كبح جماح الفساد، وضمان التخصيص العادل للموارد لتعزيز التنمية الشاملة للجميع، وتقوية المؤسسات، وتعزيز سيادة القانون، وتهيئة بيئة مواتية للمشاركة المدنية وتعزيزها.

٥- وفيما يتعلق بالاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي، ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية القيام بما يلي:

(أ) وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية لمنطقة التجارة الحرة تتضمن أهدافا استراتيجية للتصدي للفقر وعدم المساواة. وينبغي أن تتضمن الاستراتيجيات وخطط العمل نقاطا مرجعية محددة بوضوح وأن يدعمها إطار مزود بموارد كافية لرصد تنفيذها وتقييمه. وينبغي أن تخضع عملية وضع الاستراتيجية لعملية تشاورية بأتم معنى الكلمة وأن يشارك فيها القطاع الخاص والشباب والنساء والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرون؛

(ب) إدخال سياسات مدروسة لدعم تطور ونمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تزويدها بإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا المناسبة والمهارات التي تحتاجها، والوصول على أساس تفضيلي إلى فرص الأعمال المتاحة من خلال سياسات المحتوى المحلي؛

(ج) دعم النمو في القطاعات التي تملك إمكانات كبيرة لتوليد فرص عمل مستدامة واستيعاب نسبة أكبر من فئة االشباب المتزايدة. ومن شأن دعم الزراعة أن يؤدي إلى فرص عمل ويتصدى للفقر، لذلك من الضروري حماية القطاع من الآثار الضارة لتغير المناخ؛

(د) منح الأولوية للتصنيع عن طريق وضع وتنفيذ السياسات اللازمة التي ينبغي مواءمتها مع أطر السياسات الصناعية دون الإقليمية لتيسير ودعم تطوير سلاسل القيمة الإقليمية التي تستند إلى الموارد الطبيعية الوفيرة للجنوب الأفريقي؛

(هـ) دعم وتجهيز جمعيات الأعمال في القطاع الخاص لتمكينها من المشاركة التنافسية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والاستفادة من الفرص التي تتيحها.

(و) الاستثمار في تنمية المهارات لدعم التصنيع والتنمية الصناعية، بالنظر إلى أن

إضافة القيمة والإثراء نشاطان يعتمدان على كثافة المهارات كما أنهما قادران على توليد وظائف مجزية، وزيادة الدخل، والتصدي للفقر. وينبغي أن تكون المهارات المكتسبة متوائمة مع متطلبات الصناعة وأن تستند إلى العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، التي هي من بين محركات التنمية الصناعية؛

(ز) تيسير تطوير الهياكل الأساسية المقاومة للمناخ ومواءمة تطوير الممرات الزراعية مع ممرات الطرق لخفض تكلفة نقل المحاصيل والمنتجات الزراعية؛

(ح) تيسير عملية تعميق الأسواق المالية بوصفها ركيزة لتوفير الأموال لدعم تطوير قطاعات محددة، بما يشمل القطاعات التي تتسم بقدر أكبر من الآثار المضاعِفة وتلك التي لها تأثير أكبر على العمالة. ويمكن تشجيع مؤسسات التمويل الإنمائي الإقليمية ومؤسسات التمويل الإنمائي الوطنية على تقديم حُزم متنوعة من المساعدات. وينبغي لتصميم الحُزم أن يعتمد منظورا غير إقصائي وأن يتيح سبل حصول المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على المساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إعادة توجيه آليات التمويل الابتكارية مثل تحويلات المغتربين، والمعاشات التقاعدية، والأصول المقررة، وصناديق التأمين، حيث تقوم الحكومات في الوقت نفسه على نحو استباقي بتوفير حوافز لهذه الآليات لدعم التصنيع والنظم الضريبية الفعالة، ومن ثم تقليص المخاطر الناجمة عن تلك الآليات؛

(ط) وضع أُطر للتمويل المستدام، مثل إطار السندات الخضراء لدعم الاحتياجات التمويلية لأصحاب المصلحة، بما في ذلك تطوير الهياكل الأساسية؛

(ي) دعم ريادة الأعمال وتطوير القطاع الخاص لحفزِ إنشاء الشركات والنموّ وإيجادِ فرص العمل، لا سيما من خلال المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تهيمن على القطاع الصناعي في الجنوب الأفريقي من حيث العدد والفرص؛

(ك) الاستفادة بالتعاون مع الآخرين من التحول إلى الطاقة الخضراء لدعم التصنيع ومعالجة عجز الطاقة في المنطقة. وتتيح وفرة معادن الطاقة الخضراء في أفريقيا، بما فيها الكوبالت والنحاس والغرافيت والمنغنيز، فرصا للتنمية التعاونية، إلى جانب أنها تكتسي أهمية استراتيجية لأولويات صناعة السيارات في القارة في إطار منطقة التجارة الحرة.

٦- وعلاوة على ذلك، أوصى الخبراء بأن يواصل الشركاء الإنمائيون، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقديم المساعدة لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية وفي تنفيذ مبادرات أخرى ضرورية لبناء قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين على الاستفادة من الفرص التي تتيحها تلك المنطقة.

٧- وفيما يتعلق بموضوع الدورة التاسعة والعشرين، أوصى الخبراء بأن تقوم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية بما يلي:

(أ) إدراج التزاماتها بالتكامل الإقليمي في قوانينها الوطنية لتيسير التنفيذ السلس للالتزامات الإقليمية، وتعزيز فهم أصحاب المصلحة الوطنيين لهذه الالتزامات؛

(ب) تعزيز القدرة الإنتاجية ودعم التصنيع والتنويع الاقتصادي، بما في ذلك عن طريق الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز الصناعات التحويلية وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية وتعزيز التجارة والتعاون داخل المنطقة؛

(ج) التصديق على بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الصناعة لتوفير منصة للتعاون في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية؛

(د) تقليص الحواجز غير الجمركية، بما في ذلك عن طريق تبسيط الإجراءات الجمركية، ومواءمة القواعد التنظيمية، وتبسيط عمليات توحيد معايير التجارة، وبالتالي خفض التكاليف والوقت المرتبطين بالتجارة عبر الحدود؛

(هـ) تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية من خلال استكشاف آفاق التراكم في إطار الجماعات الاقتصادية الإقليمية وترتيبات قواعد المنشأ في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بحيث يمكن الاستفادة من مواطن القوة والقدرات التكاملية لكل بلد لتنويع السلع والخدمات التي تنتجها الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي؛

(و) ترشيد وتوحيد الانتساب إلى عضوية اتفاقات التكامل الاقتصادي الإقليمية المختلفة لتخفيف الأعباء الإدارية وتيسير اتباع نهج أكثر سلاسة إزاء التكامل الإقليمي؛

(ز) التعجيل بتنفيذ السياسات والبروتوكولات الإقليمية والنظر في وضع آليات لإنفاذ الامتثال لها بغية ضمان تنفيذ البرامج الإقليمية والمهام المرحلية المتفق عليها في وقتها المحدد؛

(ح) الاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية والارتقاء بها، بما في ذلك النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات، حيث إن تحسين الربط بشبكة الانترنت وتعزيز سبل الحصول عليها سيخفض تكاليف التجارة وبالتالي يعزز التكامل الإقليمي؛

(ط) تبسيط وتنسيق قواعد المنشأ بين مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومواءمتها مع الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة، في مسعى لتشجيع نمو التجارة البينية الأفريقية وذلك بتيسير تعامل الشركات مع اللوائح المعقدة؛ وسيتطلب ذلك أيضا كفالة الاتساق ومزيد من المواءمة بين بروتوكولات الجماعات الاقتصادية الإقليمية وبروتوكولات الاتفاق؛

(ي) إعادة تقييم اتفاقات التجارة الحرة المبرمة مع أطراف ثالثة والعمل على مواءمتها مع أهداف التكامل الإقليمي، وبالتالي ضمان الاتساق والتماسك في السياسات التجارية لتعزيز الوحدة والتكامل الإقليميين.

٨- وأوصى الخبراء أيضا بأن تقوم أمانتا الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بما يلي:

(أ) النظر في وضع استراتيجيات دون إقليمية تنفذ في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتوفير التوجيه دون الإقليمي عند قيام الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصياغة الاستراتيجيات وخطط التنفيذ؛

(ب) البحث عن مصادر تمويل بديلة لتعزيز الاستقلال المالي من خلال تقليل اعتمادها على الجهات المانحة حتى تتمكن من متابعة أولوياتها الخاصة وتعزيزها وتنفيذ البرامج التي تتماشى مع مصالح المنطقة وأهدافها.